العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

انتخابات 2021 الأميركية: خسارة الديمقراطيين في «أم الرؤساء»

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

أنباء غير سارة كانت بانتظار الرئيس الأميركي جو بايدن حال عودته من رحلته الأوروبية في محطتها الأولى العاصمة الإيطالية روما لحضور اجتماع مجموعة العشرين G20، ثم المحطة الثانية في غلاسكو الأسكتلندية لحضور قمة المناخ العالمية.

كان على الرئيس بايدن ومكتبه الإعلامي في البيت الأبيض، ومباشرة في اليوم التالي لعودته إلى المكتب البيضاوي، أن يواجها أسئلة الإعلاميين خلال ظهوره المقتضب في المؤتمر الصحافي الذي حضرته صحيفة "العرب"، والذي عقده الرئيس للإعلان عن بروتوكول جديد للقاح كوفيد – 19، والسماح بإعطائه للأطفال في عمر الدراسة الابتدائية.

أما أسئلة الصحافة فقد جاءت بعيدة جدا عن عنوان المؤتمر الصحافي، ولم يقبل الرئيس إلا عددا محدودا منها لا يتجاوز الثلاثة أسئلة، وتوجهت مباشرة إلى رغبة الصحافة بسماع رأي الرئيس بالخسارة الصادمة التي مني بها حزبه الديمقراطي الحاكم في الانتخابات الأخيرة التي جرت خلال سفره بتاريخ الثالث من نوفمبر الحالي، والتعرّف إلى موقفه من فوز الجمهوريين بمنصب حاكم ولاية فيرجينيا التي تعتبر من أهم الولايات الأميركية في الساحل الشرقي من البلاد، وأغناها وأكثرها تأثيرا على الانتخابات الفيدرالية والرئاسية باستمرار، وهي الولاية التي تدعى "أم الرؤساء" لأنها أنجبت 8 رؤساء أميركيين حكموا البلاد خلال فترات متقطعة منذ الاستقلال وتأسيس الأمة الأميركية.

ولاية فيرجينيا بقيت زرقاء منذ العام 2004 (أي بيد الديمقراطيين). لكن هذا العام جاء المرشح الجمهوري غلين يانكين ليغيّر المعادلة ويقلب لون الولاية إلى الأحمر الجمهوري معلنا فوزه على منافسه الديمقراطي والحاكم الحالي تيري ماكوليف.

سُئل الرئيس خلال المؤتمر عن حجم المسؤولية التي يتحملها بصفته زعيما للحزب الديمقراطي لجهة النتائج المربكة للانتخابات في ولاية فيرجينيا، فما كان من بايدن إلا أن عزا خسارة مرشح حزبه الديمقراطي إلى فشل الكونغرس بجناحيه الديمقراطي والجمهوري في تمرير مشروعه لإعادة بناء البنى التحتية، وكذا أرجع انتقال فيرجينيا إلى حاكم جمهوري إلى دور الرئيس السابق دونالد ترامب الذي دعم حملة المرشح الجمهوري يانكين.

إلا أن الحقيقة التي تتناقض مع تبرير الرئيس لخسارة حزبه الانتخابات الأخيرة، تلك الخسارة التي سيكون لها تأثير كبير على الانتخابات النصفية القادمة في العام 2022 وكذا سيكون بإمكانها أن تحدد مصير منصب الرئاسة في العام 2024، تكمن في أن المرشح يانكين الذي غدا حاكما الآن لولاية فيرجينيا، كان قد نأى بنفسه عن ترامب تماما، حتى أنه لم يحضر التجمع الذي أقامه ترامب في مدينة آرلنغتون في الولاية لتأييد حملته.

وفي الوقت عينه، وخلال الحملة الانتخابية الشرسة بين الحزبين، كان الديمقراطيون يستشعرون إمكانية الخسارة ما دعا إلى تدخّل عاجل للرئيس بايدن بنفسه لدعم المرشح ماكوليف، كما انضم إلى الحملة الداعمة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ونائب الرئيس كاميلا هاريس، وغيرهم العديد من كبار زعامات الحزب الديمقراطي لتمكين موقف مرشحهم في فيرجينيا، والذي خسر في النهاية رغم هذا الحشد السياسي الضخم والنوعي الذي سانده خلال حملته الانتخابية.

أما الخطاب الجمهوري خلال الانتخابات، والذي كان سببا رئيسا في نجاح مرشح الحزب، فقد اعتمد على ترشيد المناهج التعليمية وقد بدأت تروج للأفكار العنصرية باستعادتها لتاريخ التمييز العنصري الذي كان موجودا في الخمسينات وليس في القرن الحادي والعشرين. وقد استثمر الجمهوريون في غضب أهالي الطلاب من هذه المناهج باعتبار أن ما يروّجه الديمقراطيون ويعلمونه في المدارس إنما هو حرب ثقافية داخلية تهدد استقرار وتآلف وانسجام المجتمع الأميركي الذي شطب العنصرية من تاريخه وسن القوانين لمعاقبة من يمارسها، بل وانتخب رئيسا أسود هو باراك أوباما الذي رأس البلاد لدورتين متتاليتين.

وجاء الدليل القاطع على صحة استراتيجية الجمهوريين في برنامجهم الانتخابي بفيرجينيا، وتركيزهم على دحض النظريات العرقية والتجييش العنصري الذي يثيره الديمقراطيون في الشارع والمدرسة، مع فوز السيدة وينسوم سيرز، وهي سيدة سوداء البشرة بمنصب نائب حاكم فيرجينيا، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الولاية التي تصل فيها امرأة ومن الملونين إلى هذا المنصب.

يعتبر هذا الانقلاب السياسي في فيرجينيا حركة سياسية مكتملة الأركان ينفتح فيها الجمهوريون على فئات المجتمع التي كانت غائبة في تشكيلاتهم الحزبية، وكذا بين مرشحيهم للمناصب العليا في الدولة، وهي فئات الشباب والمرأة والملونين. وهذه الانعطافة الكبرى في بنية الحزب الجمهوري ستعيد الحيوية والنضارة إلى أدائه الذي كان يعاني من غياب هذه الفئات عن صفوفه، وانغلاقه على عدد محدود من الزعماء التقليديين ومناصريهم.

التغير الجوهري في أركان الحزب الجمهوري سيكون سببا قويا لالتفاف قاعدة شعبية أوسع من حوله، ومصدرا لحصاد المزيد من أصوات الناخبين في المستقبل القريب. فقد كانت السنة الأولى من حكم الديمقراطيين مخيبة لآمال شريحة واسعة من الشعب الأميركي بمن فيهم الديمقراطيون، وذلك على المستوى المعيشي المحلي من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى حيث تقف في قمة الخيبات الأحداث التي رافقت الانسحاب الكئيب والمخزي للجيش الأميركي من أفغانستان.

ويبدو أن الرئيس بايدن يواجه الآن تذمرا في عقر داره الديمقراطي، وقد بدا هذا الأمر واضحا في امتناع المعتدلين من نواب الحزب عن التصويت بالقبول لمشروعه الذي قدمه للكونغرس والذي يحمل أجندته الخاصة لبناء البنى التحتية في الولايات المتحدة.

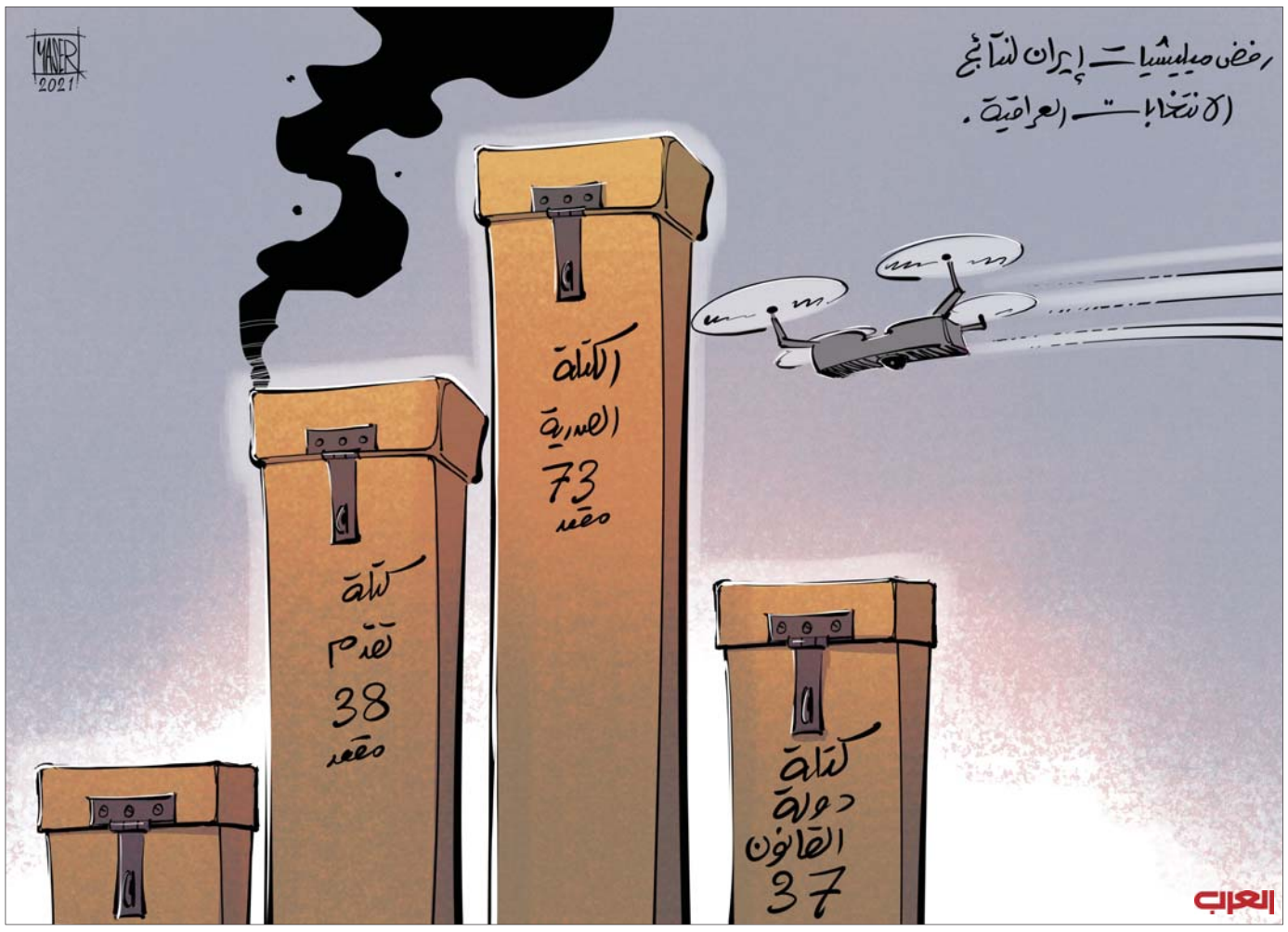

مواجهة الدولة واللادولة

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

لنفترض جدلا توجد دولة في العراق! في حقيقة الأمر لم تعد هناك دولة منذ عام 2003، إلا أن رئيس الحكومة الأخير مصطفى الكاظمي كان يدفع باتجاه إعادة الثقة بالدولة، كلما تسنى له ذلك. يدرك أن العراقيين برمتهم فقدوا الثقة بكل ما يصدر عن المنطقة الخضراء منذ أن تشكلت أول حكومة افتراضية في تلك المنطقة بعد الاحتلال الأميركي.

لم تكن هناك حكومة حقيقية ولم تزل، وأقصى ما كانت تملكه هو حماية نفسها في تلك المنطقة المحصورة على ضفاف نهر دجلة.

كان من بين آخر الرسائل التي كتبها الكاظمي قبل يوم واحد من محاولة اغتياله، تتحدث عن الثقة المستعادة بالدولة بعد محاكمة قتلة الناشطين من عناصر الميليشيات الطائفية.

خاطب الكاظمي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان بالقول "يعرف جنابكم أن التحديات الثقيلة التي تطلبت تكاتف المخلصين في هذا الوطن من أجل إنجاح مهمة الحكومة التي تشرفت برئاستها، كانت أكبر من مجرد تحديات اقتصادية وأمنية وصحية وسياسية، بل تعدت كل ذلك إلى مقدمات خطرة لفقدان ثقة المجتمع بالدولة بكل توصيفاتها المعروفة، عندما بدأ الإيمان بالعدالة الاجتماعية يهتز في ضمائر الناس".

كان من المفيد لمفهوم الدولة في العراق استعادة تزامن رسالة الكاظمي إلى زيدان مع المؤشرات التي تتحدث عن مواجهة محتملة بين جيش الدولة وميليشيات اللادولة متمثلة بالحشد الشعبي بعد محاولة اغتيال الكاظمي.

لنعد إلى افتراضنا أن الكاظمي والجيش الحكومي يمثلان الدولة. ولا نحتاج مثل هذا الافتراض عندما نتحدث عن ميليشيات الحشد الشعبي بوصفها ممثلا واقعيا عن اللادولة.

فهل بمقدور المراقب رسم سيناريو مواجهة محتملة بين "الدولتين" داخل العراق، ليصل بعدها إلى ترجيح المنتصر؟

تجربة الفترة الماضية توصلنا إلى قناعة أن الكاظمي لا يريد مثل هذه المواجهة، لأنه ليس قادرا على دفع ثمنها أولا، أو على الأقل لا يمتلك الثقة المطلقة لحسمها لصالح الدولة. لذلك بقي مهادنا لصلف الميليشيات وإن وصل إلى إهانته علنا في الشارع وفي وسائل الإعلام.

لكن السيناريو الحوثي مرسوم وجاهز لدى الحشد الشعبي للسيطرة على الحكومة، على الأقل للتعبير عن نفسه أمام أوليائه في إيران. بطريقة أننا لم نفشل في الانتخابات لولا تزوير الكاظمي ومفوضية الانتخابات التابعة له. وها نحن قادرون على استعادة السلطة بغير الانتخابات.

قادة الميليشيات يدركون أن إيران على وشك استبدالهم بآخرين بعد الهزيمة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فهي تريد ممثلين شركاء حقيقيين يراقبون ما يجري في الحكومة العراقية، وليس مطرودين منها. وهم اليوم بحاجة إلى إثبات وجود لتأكيد الولاء لطهران. وورقة الصدام مع الحكومة وضعت على طاولة الحشد الشعبي بمجرد إعلان نتائج الانتخابات، ومما يسعد الحشد الشعبي بذلك أن نوري المالكي الذي حظي بنسبة جيدة نسبيا من المقاعد في البرلمان، يدرك أنه إن لم يضمن حصة مؤثرة داخل مركز القرار الحكومي ستكون بداية نهاية عمره السياسي الأجوف.

هكذا تحالف الحشد مع المالكي في المواجهة المحتملة مع الدولة. وما يزيد ذلك أن المالكي لا يطيق أن يتم التجديد للكاظمي في رئاسة الحكومة. فذلك واحد من أكبر التهديدات له.

باختصار يدرك قادة الميليشيات وفق تصريح لبرلماني نشرته "العرب" هذا الأسبوع أن "تحالف مقتدى الصدر – مصطفى الكاظمي والفريق أحمد أبورغيف رئيس اللجنة العليا للتحقيق بقضايا الفساد الكبرى، قد يؤدي في النهاية إلى تعليق جثث بعض قيادات الميليشيات في ساحة التحرير، الأمر الذي سيدفعها إلى التمادي من أجل قبولها كشريك قوي في أي حكومة مقبلة ومنحها مناصب سياسية مقابل مقاعدها البرلمانية التي خسرتها".

هناك ما يكفي من الملفات الفاسدة على كبار قادة الحشد بوصفهم سراق أموال الدولة، وعند فتح أول ملف سيتم إدانتهم من دون الحاجة إلى فتح الملفات الأخرى.

> العراقيون صار بإمكانهم إدراك الضرر الوطني والسياسي الذي تشكله الميليشيات على مستقبل البلاد فهم سيتعاطفون مع أي قوة تعمل على إنهاء سطوة المجاميع الفاسدة وهذا عامل مساعد للدولة في أي مواجهة

وكانت إدانة عناصر فرق الموت في فيلق بدر والعصائب بقتل الصحافي أحمد عبدالصمد وزميله المصور صفاء غالي في البصرة، بداية مشجعة للقضاء العراقي إذا استمر في محاكمة القياديين في تلك الميليشيات.

حسنا، ماذا عن الصدام المحتمل، إن حصل، ولمن ترجح كفته؟

صار بإمكان غالبية العراقيين إدراك الضرر الوطني والسياسي الذي تشكله الميليشيات على مستقبل البلاد، فهم سيتعاطفون مع أي قوة تعمل على إنهاء سطوة تلك المجاميع الفاسدة. ذلك عامل مساعد للدولة في أي مواجهة مرتقبة.

لكن السؤال عن جمهور الميليشيات الذي ما يزال قائما، أليس هناك الكثير ممن خرج متظاهرا يدافع عنهم؟

في حقيقة الأمر أن الوضع البائس الذي يعيشه العراقيون يدفعهم إلى القبول بأي فرصة تقدمها الميليشيات، وهكذا خرج عناصر الحشد للتظاهر بغية الحفاظ على رواتبهم. لكن لا أحد من قبل الذين يتظاهرون ضد نتائج الانتخابات من أنصار الحشد الشعبي قادرا على تقديم تسويغ وإن كان واهيا، يبرر خروجه للتظاهر، غير أنه يدافع عن راتبه داخل الحشد.

في المقابل، ماذا لدى الدولة كي تثق أنها قادرة على إنهاء الميليشيات بالقوة؟

قال محدثي وهو مصدر إعلامي مقرب من قوات جهاز مكافحة الإرهاب، إن قوة الميليشيات داخل الحشد ليست بالقوة التي كانت عليها عام 2015 مثلا.

إن قادة الميليشيات اليوم مجموعة من الفاسدين الذين نقلوا أموالهم إلى بيروت وطهران، ولديهم هناك ما يضمن حياتهم في أقرب لحظة هروب، والأهم من ذلك أنهم غير منظمين بما يكفي ومخترقون من قبل جهاز مكافحة الإرهاب.

يستطرد محدثي بالقول: إن الميليشيات قادرة على الاستعراض، وذلك ما يحصل غالبا، بتحريك سياراتهم المحملة بالعناصر المسلحة للهتاف في مناطق بغداد، غير أن مفهوم المواجهة لا يعني الاستعراض وحده.

ويؤكد أن قوات مكافحة الإرهاب مدربة على مفهوم "القتل" فكل واحد منهم منذ مواجهات داعش قتل على الأقل حزمة أفراد، لذلك لا يرف له جفن عندما يقوم بقتل عناصر الميليشيات.

ذلك أقسى سيناريو دموي جديد يحدث عند أي مواجهة محتملة بين القوات الحكومية وميليشيات الحشد الشعبي.

ومع أن مصدري أكد على ثقة قوات مكافحة الإرهاب بقيادة عبدالوهاب الساعدي على إنهاء سطوة الميليشيات خلال فترة أيام قليلة، إلا أن سيناريو الصدام غير مرجح لا عند الكاظمي ولا عند خصوم الحشد الشعبي. لأن ثمنه من دماء العراقيين أكبر من فكرة استعادة هيبة الدولة.